

رئيس الجمهورية يصدر قوانين ربط موازنة الدولة للسنة المالية 2012م

﴿ صنعاء / سبأ ﴾

أصدر الأخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية

أمس ثلاثة قوانين بربط الموازنة العامة للدولة

و موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق

الخاصة وموازنات الوحدات الاقتصادية للسنة المالية

2012م.. وعلى النحو التالي :

صدر القانون رقم (6) لسنة 2012م

بربط الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية 2012م . . فيمالي نصه:

باسم الشعب :
رئيس الجمهورية :
بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية،
وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990م بشأن القانون المالي وتعديلاته،
وعلى القانون رقم (4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية وتعديلاته،
وبعد موافقة مجلس النواب .

(أصدرنا الآتي نصه)

مادة (1): تقدر جملة الموارد العامة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012م بمبلغ (2.672.740.773.000) ريال فقط / تريليونين وتسعين مليارات وسبعمئة وأربعين مليوناً وستة وعشرين ألفاً وخمسمائة وثلاثة وخمسين ألف ريال فقط لا غير ، وذلك كما يلي :

راجع جدول رقم (1)

مادة (2): تقدر جملة الاستخدامات العامة للدولة للسنة المالية 2012م بمبلغ (2.672.740.773.000) ريال فقط / تريليونين وستمئة واثنين وسبعين مليارات وسبعمئة وأربعين مليوناً وستة وعشرين ألفاً وخمسمائة وثلاثة وخمسين ألف ريال فقط لا غير ، وذلك كما يلي :

راجع جدول رقم (2)

مادة (3): يقدر عجز الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012م بمبلغ (561.611.320.000) ريال فقط / خمسمائة وواحد وستين مليارات وستمئة وأحد عشر مليوناً وثلاثمئة وعشرين ألف ريال فقط لا غير .

مادة (4): تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بجدول الموازنة العامة للدولة جزءاً مكملاً لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بتنفيذها.

مادة (5): تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدره والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته بالقانون رقم (50) لسنة 1999م، وقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م وتعديلاته والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (6): تفوض وزارة المالية في حالة استمرار ارتفاع أسعار النفط عن المعتمد بموازنة السنة المالية 2012م بتغطية دعم المشقات النفطية كاللزام حملي لا سبيل لتجنبه ، على أن يتم مواجهة ذلك من الزيادة المحققة من أسعار بيع النفط.

مادة (7): يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته بالقانون رقم (50) لسنة 1999م، وقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م وتعديلاته والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة.

مادة (8): يعمل بهذا القانون من أول يناير 2012م وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية – بصنعاء بتاريخ: 30 جمادى الأولى 1433هـ الموافق: 22 إبريل 2012م

عبد ربه منصور هادي
رئيس الجمهورية

كما صدر القانون رقم (7) لسنة 2012م

بربط موازنات الوحدات المستقلة والملحقة

والصناديق الخاصة للسنة المالية 2012م .. في مالي نصه:

باسم الشعب :
رئيس الجمهورية :
بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية .
وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990م بشأن القانون المالي وتعديلاته،
وبعد موافقة مجلس النواب .

(أصدرنا الآتي نصه)

مادة (1): أ- يقدر إجمالي اعتمادات موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والراسمالية للسنة المالية 2012م بمبلغ (534.510.533.000) ريال فقط ، خمسمائة وأربعة وثلاثين مليارات وخمسمائة وعشرة ملايين وخمسمائة وثلاثة وثلاثين ألف ريال فقط لا غير .

ب- يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري للسنة المالية 2012م بمبلغ (110.402.779.000) ريال فقط / مائة وعشرة مليارات وأربعمائة واثنين مليون وسبعمئة وتسعة وسبعين ألف ريال لا غير ، وذلك كما يلي:

أولاً : الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الموحد في اعداد وتنفيذ الموارد والاستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها:

راجع جدول رقم (3)

ثانياً : الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي فسي اعداد وتنفيذ الموارد والاستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها :

راجع جدول رقم (4)

مادة (2): تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بجدول موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة جزءاً مكملاً لهذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بها .

مادة (3): تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدره والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (4): يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكامه وأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته وقوانين الجهات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وقانون المؤسسات رقم (35) لسنة 1991م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة .

وعلى القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته .
وبعد موافقة مجلس النواب .

(أصدرنا القانون الآتي نصه)

مادة (1): أ- يقدر إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والراسمالية للسنة المالية 2012م بمبلغ (4.233.051.214.000) ريال فقط أربعة تريليونات ومائتين وثلاثة وثلاثين مليارات وواحد وخمسين مليوناً ومائتين وأربعة عشر ألف ريال لا غير .

ب- يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2012م بمبلغ (273.351.400.000) ريال فقط / مائتين وثلاثة وسبعين ملياراتاً وثلاثمئة وواحد وخمسين مليوناً وأربعمائة ألف ريال لا غير، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (205.295.580.000) ريال فقط مائتين وخمسة مليارات ومائتين وخمسة وتسعين مليوناً وخمسمائة وثمانين ألف ريال لا غير .

ج - يقدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2012م بمبلغ (3.672.113.000) ريال فقط ثلاثة مليارات وستمئة واثنين وسبعين مليوناً ومائة وثلاثة عشر ألف ريال لا غير عجزاً معاناً.

د- تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2012م بمبلغ (61.345.021.000) ريال فقط واحد وستين ملياراتاً وثلاثمئة وخمسة وأربعين مليوناً وواحد وعشرين ألف ريال لا غير ، وذلك للقطاع الإنتاجي ، كما يلي :

راجع جدول رقم (5)

مادة (2): أ- يقدر إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والراسمالية للسنة المالية 2012م بمبلغ (175.076.897.000) ريال فقط / مائة وخمسة وسبعين مليوناً وستة وسبعين مليوناً وثمانمئة وسبعة وتسعين ألف ريال لا غير .

ب- يقدر إجمال فائض النشاط الجاري بوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2012م بمبلغ (8.421.350.000) ريال فقط ثمانية مليارات وأربعمائة وواحد وعشرين مليوناً وثلاثمئة وخمسين ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (3.558.020.000) ريال فقط ثلاثة مليارات وخمسمائة وثمانين وخمسين مليوناً وعشرين ألف ريال لا غير .

ج- يقدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2012م بمبلغ (33.911.000.000) ريال فقط ثلاثة وثلاثين ملياراً وتسعمائة واحد عشر مليون ريال لا غير عجزاً معاناً.

جدول رقم (1)

الإجمالي العام	2.111.129.453.000
الباب الأول: الإيرادات الضريبية	526.782.398.000
الباب الثاني: المنح	193.478.670.000
الباب الثالث: إيراد دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة	1.342.846.282.000
الباب الرابع: التصرف في الأصول غير المالية	86.709.000
الباب الخامس: التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم	47.935.394.000

جدول رقم (2)

الإجمالي العام	2.672.740.773.000
الباب الأول: اجور وتعويضات العاملين	886.287.153.000
الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	612.907.673.000
الباب الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	572.480.559.000
استخدامات غير مبنية	36.751.485.000
الباب الرابع: اكتساب الأصول غير المالية	430.131.797.000
الباب الخامس: اكتساب الأصول المالية وتسيديت الخصوم	134.182.106.000

جدول رقم (3)

تقديرات عام 2012م	البيانات	تقديرات عام 2012م	البيانات
242.224.708.000	الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري	10.783.751.000	الباب الأول: المرتبات والاجور وما في حكمها
86.841.168.000	الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة	29.085.060.000	الباب الثاني: المنح
24.047.913.000	الباب الثالث: إيرادات الأرباح الملكية والعمولة	233.326.655.000	الباب الثالث: المصروفات لتحويله
30.484.456.000	الباب الرابع: إيرادات جارية تحويله	273.195.466.000	الباب الرابع: المصروفات لتحويله
383.598.245.000	جملة الموارد الجارية	110.402.779.000	جملة حساب التوزيع (فائض النشاط الجاري)
0	حساب العجز الجاري	383.598.245.000	إجمالي عام الموارد الجارية

ب- الموارد الرأسمالية :	ب- الاستخدامات الرأسمالية
113.729.479.000	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية
2.740.507.000	الباب السادس: إيرادات تحويله
116.469.986.000	جملة الموارد الرأسمالية
500.068.231.000	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية

جدول رقم (4)

تقديرات عام 2012م	البيانات	تقديرات عام 2012م	البيانات
34.442.302.000	الإجمالي العام للموارد	34.442.302.000	الإجمالي العام للاستخدامات
27.142.905.000	الباب الأول: الإيرادات الضريبية	1.997.663.000	الباب الأول: اجور وتعويضات العاملين
2.404.739.000	الباب الثاني: المنح	631.167.000	الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات
0	الباب الثالث: إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة	1.132.274.000	الباب الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية
0	الباب الرابع: التصرف في الأصول غير المالية	30.190.354.000	الباب الرابع: اكتساب الأصول غير المبنية
4.894.658.000	الباب الخامس: تصرفت في الأصول مبنية وتمنن	490.904.000	الباب الخامس: اكتساب الأصول المالية وتسيديت الخصوم

د- تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2012م بمبلغ (31.151.653.000) ريال فقط واحد وثلاثين ملياراً ومائة وواحد وخمسين مليوناً وستمئة وثلاثة وخمسين ألف ريال لا غير ، وذلك للقطاع الخدمي كما يلي :

راجع جدول رقم (6)

مادة (3): أ- يقدر إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع المختلط لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والراسمالية للسنة المالية 2012م بمبلغ (143.980.285.000) ريال فقط مائة وثلاثة وأربعين ملياراتاً وتسعمائة وثمانين مليوناً ومائتين وخمسة وثمانين ألف ريال لا غير .

ب- يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري بوحدات القطاع المختلط للسنة المالية 2012م بمبلغ (10.400.100.000) ريال فقط عشرة مليارات وأربعمائة مليون ومائة ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (1.299.172.000) ريال فقط مليار ومائتين وتسعة وتسعين مليوناً ومائة واثنين وسبعين ألف ريال لا غير .. وذلك للقطاع المختلط كما يلي :

راجع جدول رقم (7)

مادة (4): تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بموازنات القطاع الاقتصادي جزءاً مكملاً لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بتنفيذها.

مادة (5): تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدره والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته ولأحكامه والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (6): يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض في أحكامه وأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة.

مادة (7): يعمل بهذا القانون من أول يناير 2012م وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية – بصنعاء بتاريخ: 30 جمادى الأولى 1433هـ الموافق: 22 إبريل 2012م

عبد ربه منصور هادي
رئيس الجمهورية

جدول رقم (5)

البيانات	التقديرات	البيانات	التقديرات
الاستخدامات الجارية	72.267.222.000	الباب الأول: المرتبات والاجور	3.124.864.247.000
الباب الثاني: المنح	3.425.033.716.000	الباب الثاني: المنح	538.423.194.000
الباب الثالث: المصروفات لتحويله	132.762.955.000	الباب الثالث: المصروفات لتحويله	29.613.336.000
جملة الاستخدامات الجارية	3.630.063.893.000	جملة الموارد الجارية	206.842.403.000
فائض لنشاط جاري	273.351.400.000	عجز النشاط الجاري	3.899.743.180.000
إجمالي عام الاستخدامات الجارية	3.903.415.293.000	إجمالي عام الموارد الجارية	3.672.113.000
الاستخدامات الرأسمالية	200.847.377.000	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	3.903.415.293.000
الباب السادس: إيرادات تحويله	128.788.544.000	إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية	236.521.774.000
جملة الموارد الرأسمالية	329.635.921.000	إجمالي عام الموارد الرأسمالية	93.114.147.000
إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية	4.233.051.214.000	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	4.233.051.214.000

جدول رقم (6)

البيانات	التقديرات	البيانات	التقديرات
الاستخدامات الجارية	32.593.072.000	الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري	53.397.184.000
الباب الثاني: المنح	38.537.146.000	الباب الثاني: المنح	1.374.585.000
المصروفات لتحويله	10.889.847.000	الباب الثالث: المصروفات لتحويله	5.000.000
جملة الاستخدامات الجارية	82.020.065.000	جملة الموارد الجارية	1.753.646.000
فائض لنشاط جاري	8.421.350.000	عجز النشاط الجاري	56.530.415.000
إجمالي عام الاستخدامات الجارية	90.441.415.000	إجمالي عام الموارد الجارية	33.911.000.000
الاستخدامات الرأسمالية	81.455.088.000	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	90.441.415.000
الباب السادس: إيرادات تحويله	3.180.394.000	إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية	80.028.000.000
إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية	84.635.482.000	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	4.607.482.000
إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	175.076.897.000	إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية	175.076.897.000

جدول رقم (7)

البيانات	التقديرات	البيانات	التقديرات
الاستخدامات الجارية	10.609.791.000	الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري	109.384.357.000
الباب الثاني: المنح	54.768.550.000	الباب الثاني: المنح	1.907.650.000
المصروفات لتحويله	48.362.021.000	الباب الثالث: المصروفات لتحويله	690.000.000
جملة الاستخدامات الجارية	113.740.362.000	جملة الموارد الجارية	12.158.455.000
فائض لنشاط جاري	10.400.100.000	عجز النشاط الجاري	124.140.462.000
إجمالي عام الاستخدامات الجارية	124.140.462.000	إجمالي عام الموارد الجارية	124.140.462.000
الاستخدامات الرأسمالية	3.028.700.000	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	6.590.586.000
الباب السادس: إيرادات تحويله	16.811.123.000	إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية	13.249.237.000
إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية	19.839.823.000	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	19.839.823.000
إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	143.980.285.000	إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية	143.980.285.000

أخي المواطن .. أختي المواطنة:

اللقاح حق للطفل وليس خيارا لكم .. تابعوه

في مواعيده كي لا تتحسروا على لحظة ندم

أسبوع التحصين الإقليمي الثالث خلال الفترة (23 - 29 أبريل 2012)